

## Mandate of the Working Group on the issue of human rights and transnational corporations and other business enterprises

2 May 2019

دعوة للمساهمة من قبل مجموعة العمل المعنية بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان  
حول دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تيسير الوصول إلى (حلول) سبل انتصاف فعالة بشأن انتهاكات  
حقوق الإنسان ذات الصلة بالأعمال التجارية

### مقدمة

يشكل الوصول إلى حلول أو سبل انتصاف فعالة للأفراد والمجتمعات المتأثرة بانتهاكات حقوق الإنسان المتعلقة بالأعمال التجارية أحد الركائز الثلاث لمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان (UNGPs). في هذا السياق قامت مجموعة العمل التابعة للأمم المتحدة والمعنية بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان في تقريرها لعام 2017 المُقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة (A / 72/172)، بتقديم تعريف مفصل لما يعنيه الانتصاف الفعال بموجب المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان (UNGPs)

تتوخى مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان (UNGPs) دورًا لثلاثة أنواع من الآليات لتوفير الوصول إلى سبل انتصاف فعالة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان المتعلقة بالأعمال التجارية: الآليات القضائية الخاصة بالدولة، وآليات التظلم غير القضائية الخاصة بالدولة، وأخيرًا آليات التظلم القضائية التي لا شأن لها بالدولة. ثمة توضيح تقدمه مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية (UNGPs) في هذا الصدد أنه على الرغم من أن الآليات القضائية هي "جوهر ضمان الوصول إلى سبل الانتصاف الفعالة"، فإن الآليات غير القضائية مثل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تلعب دورًا أساسيًا في تفعيل (تعزير) واستكمال الآليات القضائية.

يحدد "إعلان إندبوره" الذي اعتمده المؤتمر الدولي العاشر للجنة التنسيق الدولية الخاصة بالمؤسسات الوطنية إمكانات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تيسير وتحسين الوصول إلى سبل انتصاف فعالة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان المتعلقة بالأعمال التجارية. يمكن للمؤسسات الوطنية أن تساهم في تيسير الوصول إلى سبل الانتصاف بشكل مباشر (على سبيل المثال، من خلال التعامل مع الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان من قبل الشركات) وبشكل غير مباشر (على سبيل المثال، عن طريق زيادة الوعي وبناء القدرات ومساعدة أصحاب الحقوق المعنيين وتقديم التوصيات الخاصة بالإصلاحات القانونية).

في القرار 13/38 المُعنون "الأعمال التجارية وحقوق الإنسان: تحسين المساءلة والوصول إلى سبل الانتصاف"، أقر مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة "بالدور الهام للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في دعم الأنشطة الرامية إلى تحسين المساءلة والوصول إلى سبل انتصاف فعالة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان ذات الصلة بالأعمال التجارية". وعلاوة على ذلك، طلب المجلس من مجموعة العمل "مواصلة تحليل دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تيسير الوصول إلى سبل الانتصاف بشأن انتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بالأعمال التجارية، ولعقد مشاورات دولية لمدة يومين بشأن هذه القضايا، بمشاركة أصحاب المصلحة، ولإبلاغ مجلس حقوق الإنسان في دورته الرابعة والأربعين حسب الاقتضاء".

وفقًا لهذا الطلب، ستعقد مجموعة العمل مشاورات دولية مع المؤسسات الوطنية وغيرها من أصحاب المصلحة في جنيف في الفترة من 10 إلى 11 أكتوبر 2019. بالإضافة إلى ذلك، تسعى مجموعة العمل إلى الحصول على مدخلات مكتوبة من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بشأن الأسئلة المدرجة أدناه.

الرجاء إرسال الإجابة (بحد أقصى 3000 كلمة) بالبريد الإلكتروني التالي: [wg-business@ohchr.org](mailto:wg-business@ohchr.org) ، وذلك بحلول 15 يونيو 2019.

ما لم يُنص على خلاف ذلك، سيتم نشر الردود الواردة على موقع مجموعة العمل باللغة التي وردت بها.

## أسئلة<sup>1</sup>

أولاً - دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تيسير الوصول إلى سبل انتصاف فعالة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان ذات الصلة بالأعمال التجارية.

1. هل لدى مؤسستك الوطنية لحقوق الإنسان مسؤولية أو دور واضح (مباشر) أو ضمني (غير مباشر) للتعامل مع الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان ذات الصلة بالأعمال التجارية؟ إذا كانت الإجابة بنعم، فما هي الأساليب (على سبيل المثال الوساطة أو التوفيق) التي يمكن استخدامها لتيسير الوصول إلى سبل انتصاف فعالة لانتهاكات حقوق الإنسان؟

2. ما هي سبل الانتصاف المختلفة التي يمكن أن تقدمها مؤسستك الوطنية لحقوق الإنسان للأفراد أو المجتمعات الأكثر عرضة لانتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة بالأعمال التجارية؟ هل تُعد هذه السبل فعالة من وجهة نظرك؟

3. هل تملك مؤسستك الوطنية لحقوق الإنسان تفويضًا للتحقيق في حالات فردية من انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة من جانب الشركات، وهل بإمكانها إجراء تحقيق والفصل في هذه الحالات؟ إذا كانت الإجابة بنعم، يُرجى تقديم الإحصاءات ذات الصلة فيما يتعلق بالشكاوى الواردة والفصل فيها.

4. هل تولي مؤسستك الوطنية لحقوق الإنسان اهتمام خاص لتسهيل الوصول إلى آليات الشكاوى الخاصة بالفئات الضعيفة أو المهمشة؟ إذا كانت الإجابة بنعم، فما هي التدابير التي تم اتخاذها في هذا الشأن؟

5. ما هي التدابير المتعلقة بالمنظور الجندي والتي تتخذها مؤسستك الوطنية لحقوق الإنسان في التعامل مع حالات انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة ذات الصلة بالأعمال التجارية؟

6. ما هي التدابير الأخرى التي تتخذها مؤسستك الوطنية لحقوق الإنسان بشكل غير مباشر لتيسير الوصول إلى سبل الانتصاف فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان المتعلقة بالأعمال التجارية (مثل رفع الوعي بالحقوق وآليات الانتصاف، تقديم المساعدة القانونية، بناء قدرات المجتمعات أو الشركات، تقييم فعالية آليات التظلم الأخرى، والتوصية بإصلاح النظام القانوني الوطني لتعزيز الحل القانوني والوصول إلى الانتصاف)؟

7. كيف تتعاون المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مع آليات الانتصاف القضائية أو غير القضائية الأخرى (على سبيل المثال المحاكم ومحاكم العمل ونقاط الاتصال الوطنية وآليات التظلم على المستوى العملي) في التعامل مع الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان المتعلقة بالأعمال التجارية؟

8. هل يمكن لمؤسستك الوطنية لحقوق الإنسان التعامل مع انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة ذات الصلة بالأعمال التجارية العابرة للحدود (على سبيل المثال من خلال الزيارات غير الرسمية وتبادل المعلومات أو تنسيق التعاون مع النظراء في الدول الأخرى)؟

9. هل تشارك مؤسستك الوطنية لحقوق الإنسان في أية مبادرات لتحفيز آليات التظلم الفعالة لأصحاب المصلحة المتعددين بهدف تعزيز الوصول إلى سبل الانتصاف الخاصة بانتهاكات حقوق الإنسان ذات الصلة بالأعمال التجارية؟

10. عندما توجد خطط عمل وطنية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان (أو ما زالت قيد التطوير)، هل تنص على دور للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بتيسير الوصول لحلول أو سبل انتصاف فعالة في حالات الانتهاكات المتعلقة بالأعمال التجارية؟

<sup>1</sup> تم تصميم هذه الأسئلة خصيصًا لتيسير الملاحظات والتغذية الراجعة المركزة. لا تتردد في الرد على جميع الأسئلة أو الأسئلة المحددة حسب الضرورة.

ثانياً: التحديات والقيود التي تواجهها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تيسير الوصول إلى سبل انتصاف فعالة فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان ذات الصلة بالأعمال التجارية.

1. ما هي أهم التحديات والقيود (على سبيل المثال، القانونية أو العملية أو المالية) التي واجهتها مؤسساتك الوطنية لحقوق الإنسان في تيسير الوصول إلى سبل الانتصاف الفعالة فيما يخص انتهاكات حقوق الإنسان ذات الصلة بالأعمال التجارية؟ كيف يمكن التغلب على هذه التحديات أو القيود؟

2. ما هي التحديات الأخرى التي واجهتها مؤسساتك الوطنية لحقوق الإنسان في التعامل مع الشكاوى ذات البعد العابر للحدود (على سبيل المثال، استغلال العمال المهاجرين، أو التلوث البيئي عبر الحدود)؟

3. كيف تعاملت مؤسساتك الوطنية لحقوق الإنسان مع الشكاوى المتعلقة بالعديد من الضحايا؟

4. ما هي تجربة مؤسساتك الوطنية لحقوق الإنسان في التعامل مع الشكاوى المتعلقة بالشركات الأم والشركات التابعة أو سلسلة التوريد الخاصة بشركة بعينها؟

ثالثاً: الممارسات الجيدة والابتكارات والتوصيات الخاصة بتعزيز دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تيسير الوصول إلى سبل انتصاف فعالة فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان ذات الصلة بالأعمال التجارية

1. هل بإمكانك استعراض بعض أمثلة الممارسة الجيدة لمؤسساتك الوطنية لحقوق الإنسان، فيما يتعلق بتيسير سبل الانتصاف الفعالة لانتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة بالأعمال التجارية سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر؟

2. هل هناك أمثلة على الممارسات الجيدة لمؤسساتك الوطنية لحقوق الإنسان، فيما يخص تقديم الدعم لمؤسسات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان (بما في ذلك المدافعات عن حقوق الإنسان) التي تعمل على ضمان الوصول إلى سبل انتصاف فعالة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة بالأعمال التجارية؟

3. هل بإمكانك تحديد أية خطوات مبتكرة اتخذتها مؤسساتك الوطنية لحقوق الإنسان للتغلب على مختلف التحديات والقيود التي تواجهها في التعامل مع الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان ذات الصلة بالأعمال التجارية؟

4. ما هي التدابير التي ينبغي اتخاذها لتعزيز دور وقدرة مؤسساتك الوطنية لحقوق الإنسان في تيسير الوصول إلى سبل انتصاف فعالة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة بالأعمال التجارية؟

5. كيف يمكن أن تتعاون المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مع آليات المتابعة والحماية الإقليمية والدولية الخاصة بحقوق الإنسان (بما في ذلك آلية المراجعة الدورية الشاملة) لتيسير الوصول لسبل انتصاف فعالة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان ذات الصلة بالأعمال التجارية؟

\*\*\*